

نشاط أعضاء تحالف المحكمة الجنائية الدولية

تعهدات الدول في المؤتمر الاستعراضي تحرك المنظمات غير الحكومية ضروري للوفاء بالتزامات الدول

عقد المؤتمر الاستعراضي الأول من نظام روما الأساسي في كمبالا/ أوغندا، في الفترة ما بين 31 مارس/أيار - 11 يونيو/حزيران 2010. وأتاح هذا المؤتمر التاريخي فرصة للدول والمنظمات غير الحكومية للتفكير في جوهر نظام روما الأساسي وأثره حتى الآن في النظام الناشئ للعدالة الجنائية الدولية.

شاركت الدول والمجتمع المدني في مناقشات مختلفة، بما في ذلك المناقشة العامة، المفاوضات بشأن التعديلات المختلفة على نظام روما الأساسي، وعملية التقييم. وشجع كل من تحالف المحكمة الجنائية الدولية، جمعية الدول الأطراف، المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية الدولية جميع الدول على الاستفادة من زخم المؤتمر الاستعراضي ليرهنه التزامها في الكفاح العالمي ضد الإفلات من العقاب من خلال **تعهدات محددة** بشأن مختلف القضايا الحاسمة بالنسبة لعمل المحكمة: العالمية، التعاون، التكامل، السلام والعدالة، واثر نظام روما الأساسي على الضحايا والمجتمعات المتضررة.

وفي ختام المؤتمر، قدمت 36 دولة 110 تعهد. انظر أدناه قائمة التعهدات لكل إقليم على حدة. ونعتبر تقديم التعهدات من قبل 36 دولة تطورا إيجابيا ونرغب في تشجيع المزيد على القيام بذلك. في هذا الوقت، نعتقد أن أفضل أسلوب هو العمل بشكل بناء مع الحكومات بغية التعاون **قدما في تنفيذ التعهدات**. إن لم تقم دولتكم بتقديم تعهد في المؤتمر الاستعراضي، يرجى تشجيع المسؤولين على حضور الدورة المقبلة لجمعية الدول الأطراف (في ديسمبر/كانون الأول 2010 في نيويورك) مع تعهد ملموس.

أنتم في الموقف الأفضل لمعرفة ما هي الفعاليات التي قد تكون مناسبة في السياق الخاص الوطني، ولكن يمكن أن تشمل الفعاليات ما يلي:

- اجتماع مع وزارة الخارجية في بلدكم أو غيرها من الجهات الحكومية ذات الصلة، مثل اللجان المعنية بالقانون الدولي الإنساني، وذلك لمتابعة خططها لتنفيذ تعهداتها، وتقديم خبرة مؤسستكم حينما كان ذلك مناسباً.
- كتابة رسالة إلى رئيس دولتكم والمسؤولين الحكوميين لشكرهم على تقديم التعهدات وتشجيعهم على تنفيذ التزاماتهم.
- إعلام وسائل الإعلام م بالتعهد الذي قدمته الحكومة كوسيلة لزيادة الوعي وخلق ضغط على الحكومة للوفاء بتعهداتها.

وسيساعد تنفيذ هذه التعهدات على زيادة تعزيز الكفاح العالمي ضد الإفلات من العقاب، وضمان وجود أثر إيجابي على نظام العدالة الجنائية الدولية.

واسمحوا لنا بالاطلاع على أي إجراءات تتخذونها في هذا الصدد وذلك على البريد الإلكتروني التالي:

advocacy@coalitionfortheicc.org

إفريقيا

بوركينافاسو

1. المصادقة على اتفاقية امتيازات المحكمة وصلاحياتها
2. تعيين منسق وطني لما يخص موضوع المحكمة الجنائية الدولية
3. موائمة القوانين من أجل تسهيل التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية على نحو يتماشى مع قواعد ومبادئ النظام الأساسي
4. إنشاء بؤر تفكيرية مشتركة بين الوزارات أو الوكالات ضمن الحكومات الوطنية لتنسيق المعلومات المتعلقة بطلب التعاون
5. تعيين منسق لقضايا المحكمة الجنائية الدولية في السفارات التي لها صلة بالمحكمة الجنائية الدولية بسبب موقعها، ولا سيما في لاهاي، نيويورك، و أديس أبابا، وربط هؤلاء المنسقين مع الميسر في جمعية الدول الأطراف لأغراض التعاون
6. التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية بخصوص المبادرات الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية، ولا سيما فيما يتعلق باعتماد القرارات التي تدعم المحكمة الجنائية الدولية، وإعداد نماذج للتشريعات التنفيذية، ووضع خطط لتحسين الكفاءة في ما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية.
7. التعهد بتحسين التدريب القانوني وتعزيز الكفاءة في ما يتعلق بنظام روما الأساسي في التعليم المحلي ونظم العدالة

أوغندا

1. الأخذ بأنشطة تهدف إلى تعزيز الوعي المتزايد حول الأنشطة التي تقوم بها المحكمة الجنائية الدولية على المستوى الوطني
2. الالتزام بتحسين التدريب القانوني وبناء القدرات حول النظام الأساسي مع كل من القضاء الوطني والنظام التعليمي
3. تطوير التشريعات المتعلقة بحماية الضحايا والشهود وذلك توجهها إلى تنفيذ التزاماتها نحو النظام الأساسي

جمهورية تنزانيا المتحدة

1. أن تقدم إلى البرلمان بحلول 30 ديسمبر/كانون الأول 2011 مشروع قانون لاعتماد قرار المصادقة على الاتفاقية بشأن امتيازات المحكمة وحصاناتها، واعتماد تدابير وطنية محددة لتنفيذ نظام روما الأساسي قبل 30 ديسمبر/كانون الأول 2011
2. المساهمة في الصندوق الاستئماني للضحايا من 30 ديسمبر/كانون الأول 2010

زامبيا

1. زامبيا تتعهد بموجب هذه الوثيقة على عزمها من جديد نحو اتخاذ خطوات للمصادقة/الانضمام إلى الاتفاقية بشأن امتيازات وحصانات المحكمة الجنائية الدولية

الأمريكيتين

دول الكاريبي

ترينيداد وتوباغو

- جمهورية ترينيداد وتوباغو تتعهد بمواصلة تعزيز عالمية نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي (CARICOM) التي ليست من الدول الأطراف في النظام الأساسي. من أجل تحقيق هذا الهدف، سوف تعمل ترينيداد وتوباغو على:
- مبادراتها لتقديم المشورة بشأن عملية المصادقة أو غيرها من الإجراءات اللازمة للدول غير الأطراف في المنطقة لتصبح دولة طرف في نظام روما الأساسي

- إتاحة تشريعاتها الوطنية التي تنفذ أحكام النظام الأساسي للدول الأخرى في المنطقة. حيث يمكن استخدامها كنشرية نموذجي.
- الدعوة للمصادقة على الاتفاقية بشأن امتيازات وحصانات المحكمة الجنائية الدولية

أمريكا اللاتينية

الأرجنتين

1. تتعهد جمهورية الأرجنتين بنشر نتائج المؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي على الصعيد الوطني من أجل تبادل وجهات النظر مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، وذلك بعقد حلقة دراسية مباشرة بعد المؤتمر.
2. تتعهد جمهورية الأرجنتين بتعجيل التوصل إلى اتفاق مع المحكمة بشأن عملية نقل الشهود

شيلي

1. بذل كل جهد ممكن لتقديم مشروع قانون بشأن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية إلى البرلمان قبل ديسمبر/كانون الأول 2011

كولومبيا

1. كولومبيا سوف تواصل تقديم الدعم والتعاون إلى المحكمة الجنائية الدولية وفقا لأحكام نظام روما الأساسي بطريقة شفافة وبناءة وفعالة
2. كولومبيا سوف تسعى جاهدة على التحقيق ومحاكمة مرتكبي الجرائم على المستوى الوطني على نحو أكثر فعالية
3. سوف تقدم كولومبيا إلى برلمانها مذكرة التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية
4. ستواصل كولومبيا دعم مبادرات التكامل الإيجابية مثل آلية الرد السريع للعدالة (JRR).

كوستاريكا

1. تتعهد كوستاريكا ببذل كل جهد ممكن نحو المزيد من الوعي وتعزيز للمحكمة الجنائية الدولية، وكذلك بزيادة الدعم والاعتراف بها بين المؤسسات العامة الأخرى. وسوف تشارك أيضا في دعم الأنشطة الأكاديمية لتعزيز العدالة الجنائية الدولية
2. تتعهد كوستاريكا بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية وفقا لأحكام نظام روما الأساسي وقرارات جمعية الدول الأطراف العامة ذات الصلة. ولهذا الشأن، تتعهد كوستاريكا بتبني "بروتوكول وطني حول التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية"، وبذلك، تنفذ الباب التاسع من نظام روما الأساسي.
- سوف يدرج هذا البروتوكول المنسقين الوطنيين (وزارة الخارجية، إدارة الشؤون القانونية، لجنة القانون الدولي الإنساني في كوستاريكا)، وسوف يحدد دور المؤسسات الوطنية المختلفة التي قد تكون دعت لتنفيذ طلب التعاون من المحكمة الجنائية الدولية. وعلاوة على ذلك، فإنه سيتم وضع الإجراءات التي تطبق من لحظة تلقي الدائرة القانونية في وزارة العلاقات الخارجية وشؤون العبادة طلبا إلى حين أن يتم تنفيذه. وستحتوي الوثيقة على تعريف لمبادئ التكامل، تسليم الأشخاص، الحصانة، والسجن مدى الحياة المنصوص عليها في نظام روما الأساسي وعلاقتها بالإطار الدستوري الوطني.
- وأخيرا، سوف يتم إجراء تقييم بشأن المسائل المتعلقة بالتنفيذ الوطني الذي لا يزال بحاجة إلى معالجة، وإمكانية القيام بذلك على المدى المتوسط أو الطويل.

المكسيك

1. أن تواصل في 2010، 2011، و2012، تقديم مشروع القرار حول "تعزيز المحكمة الجنائية الدولية" إلى الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، متعاونة بذلك مع الدول الأخرى في هذه المبادرة، وذلك بهدف تعزيز الطابع العالمي و تنفيذ نظام روما الأساسي.
2. أن تواصل، في 2010، 2011، و2012، العمل بفعالية للجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالقانون الإنساني الدولي في المكسيك فيما يتعلق برصد موائمة نظام روما الأساسي على الصعيد الوطني.
3. أن تجري في النصف الثاني من عام 2010، حلقة دراسية لرفع مستوى الوعي حول عمل المحكمة للمسؤولين الحكوميين، ممثلي المنظمات غير الحكومية والأكاديميين، مع التركيز بوجه خاص على نتائج المؤتمر الاستعراضي، ولا سيما تقييم العدالة الجنائية الدولية.
4. أن تنظم في النصف الأول من عام 2011، حلقة دراسية للمسؤولين الحكوميين، المشرعين، أعضاء السلطة القضائية، الخبراء الأكاديميين، ومنظمات المجتمع المدني، وتحليل التقدم المحرز والتحديات حول موائمة نظام روما الأساسي في المكسيك، مع التركيز بوجه خاص على عملية الموائمة التشريعية.
5. أن تدعم في يونيو/حزيران 2010 تجديد ولاية اللجنة القانونية للبلدان الأمريكية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية لإعداد نموذج لموائمة نظام روما الأساسي في تشريعات الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية، وان تدعم اللجنة في هذه المهمة خلال عامي 2010 و 2011
6. تقديم مشروع تعديلات على القانون الجنائي الاتحادي إلى كونغرس الاتحاد خلال النصف الأول من عام 2011، وذلك لجعلها تتماشى مع أحكام نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالجرائم التي تدخل في اختصاصها.

بيرو

1. تتعهد بيرو، وفقا لأحكام نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، باتخاذ الخطوات المناسبة على المستوى المحلي، وذلك قبل عام 2013، لوضع مقترحات تشريعية لتمكينها من تنفيذ التشريعات المتعلقة بالجرائم المشمولة في المواد 5، 6، 7، و 8 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وهذا الصدد، يتعهد أيضا لتنفيذ الأحكام الواردة في اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكول الإضافي الأول لعام 1977.
2. تتعهد بيرو بالتنسيق مع القطاعات ذات الصلة والهيئات التابعة لبرلمان الجمهورية وذلك بهدف الترويج للمصادقة على الاتفاقية بشأن امتيازات المحكمة وحصاناتها (2011-2012)
3. تتعهد بيرو بمواصلة تعزيز الاحترام للمحكمة ولتطبيق نظام روما الأساسي وأحكام القانون الدولي المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ذات الصلة في النظام الأساسي، ونشر عمل المحكمة الجنائية الدولية. وتتعهد أيضا، للفترة 2010-2013، على الاضطلاع بأنشطة توعية وبناء القدرات للمسؤولين والسلطات ذات الصلة، وأعضاء المجتمع المدني بشأن هذه المسائل.
4. تتعهد بيرو، وفقا لأحكام نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، واتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية لعام 1977، على أن تتخذ، بحلول عام 2013، خطوات داخلية من أجل اعتماد تدابير محددة نحو تبني معايير محددة للموائمة الوطنية، للسيطرة بالقدر اللازم، على استخدام وحماية شارة الصليب الأحمر وغيرها الشعارات الوقائية المنصوص عليها في نظام روما الأساسي.
5. تتعهد بيرو بالعمل مع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية، في تطبيق مبدأ التكامل المنصوص عليه في نظام روما الأساسي. وعلى وجه الخصوص، تتعهد بيرو بمواصلة دعم المبادرات الهامة التي تقوم بها منظمة الدول الأمريكية بشأن التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية والمحكمة، جنبا إلى جنب مع تنفيذ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في النظم القانونية المحلية.
6. تتعهد بيرو أيضا بدعم تبني القرارات، في المنظمات الدولية ذات الصلة، ولا سيما منظمة الدول الأمريكية والدول الأعضاء فيها، لتعزيز الموائمة الفاعلة لنظام روما الأساسي (2010-2013).
6. تتعهد بيرو بالحضور والمشاركة بفاعلية في جمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية إتاحة الموارد اللازمة في الميزانية والبشرية لبيرو للمشاركة في جمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية

فنزويلا (جمهورية البوليفارية)

1. تتعهد جمهورية فنزويلا البوليفارية بإدراج الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي في القانون الجنائي الفنزويلي
2. تتعهد جمهورية فنزويلا البوليفارية بتعزيز الوعي، تطبيق وتنفيذ نظام روما الأساسي من خلال تنظيم حلقات دراسية تدريبية للمسؤولين الحكوميين.
3. تتعهد جمهورية فنزويلا البوليفارية بإعطاء أولوية عالية لمحتوى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية و الجرائم الواردة فيه على نطاق أوسع، وعلى تسليط الضوء على أهمية المحكمة في مكافحة الإفلات من العقاب على أشد الجرائم خطورة في موضع اهتمام المجتمع الدولي
4. تتعهد جمهورية فنزويلا البوليفارية على العمل في إطار المبادرة الإقليمية "التحالف البوليفاري من أجل شعوب قارتنا الأمريكية - اتفاقية الشعوب للتجارة" التي تهدف إلى الترويج إلى المصادقة والانضمام إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية فيما بين الدول التي تنتمي إلى التحالف، والتي لم تكن قد فعلت ذلك بعد، وبالتالي تعزيز عالمية المحكمة الجنائية الدولية.

أمريكا الشمالية

الولايات المتحدة الأمريكية

دولة مراقبة

1. تجدد الولايات المتحدة التزامها نحو دعم سيادة القانون ومشاريع بناء القدرات التي من شأنها أن تعزز قدرة الدول على محاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب، الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الإبادة الجماعية.
2. تؤكد الولايات المتحدة من جديد ما أقر بها الرئيس أوباما في 25 مايو/أيار 2010 أنه يتعين علينا أن نجدد التزامنا وتعزيز قدراتنا لحماية ومساعدة المدنيين الذين حوصروا في أعقاب جيش الرب للمقاومة، استقبل أولئك الذين استسلموا، ودعم الجهود المبذولة في جلب قيادة جيش الرب للمقاومة إلى العدالة.

آسيا والمحيط الهادئ

آسيا

جمهورية كوريا

1. توفير برامج التعليم والتدريب للعاملين في قطاع العدالة الجنائية في بلدان أخرى خلال النصف الثاني من عام 2010، بهدف مساعدة هذه البلدان على تعزيز القدرات الوطنية والولاية القضائية الجنائية مما يعزز مبدأ التكامل النصوص عليه في نظام روما الأساسي.
2. تقديم تبرع مالي إلى المحكمة الجنائية الدولية بحلول نهاية هذا العام من أجل مساعدة المحكمة على القيام بأنشطتها

المحيط الهادئ

استراليا

1. تقديم مساهمة طوعية بقيمة 100000 يورو للصندوق الاستئماني للضحايا في عام 2010، مشيرا إلى أهمية مشاركة الضحايا في المؤتمر الاستعراضي والدور الفريد للضحايا بموجب نظام روما الأساسي
2. تقديم مساهمة طوعية بقيمة 50000 يورو إلى الصندوق الاستئماني للبلدان الأقل نموا في عام 2010، مشيرا إلى أهمية مشاركة البلدان الأقل نموا في جمعية الدول الأطراف وهدف عالمية نظام روما الأساسي.

3. النظر في تقدم استراليا إلى الانضمام إلى اتفاقية امتيازات المحكمة وحصاناتها، مشيرة إلى أهمية هذا الاتفاق بالنسبة لعمل محكمة فعالة ومستقلة

نيوزلندا

1. مواصلة العمل بنشاط مع الدول الأخرى، ولا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، من أجل تعزيز المصادقة والموائمة لنظام روما الأساسي
2. مواصلة الاضطلاع بأنشطة المساعدة التقنية في منطقة المحيط الهادئ بشأن نظام روما الأساسي، بما في ذلك عن طريق شبكة الضباط القانونيين في جزر المحيط الهادي
3. تعيين مدير الشعبة القانونية في وزارة الشؤون الخارجية والتجارة في نيوزلندا على أن يكون جهة التنسيق الوطنية لنيوزلندا
4. دعم عمل الأمانة العامة للكمونولث في تعزيز توسيع عضوية نظام روما الأساسي فيما بين بلدان الكمونولث

أوروبا

النمسا

1. تقديم مساهمة للصندوق ألاستئماني للضحايا للمحكمة الجنائية الدولية بقيمة 30,000 يورو قبل سبتمبر/أيلول 2010
2. الدخول في مناقشات مع المحكمة الجنائية الدولية بهدف التوقيع على مذكرة بشأن نقل الشهود المحكمة الجنائية الدولية إلى النمسا
3. إتمام عملية إدماج الجرائم التي تقع تحت اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في القانون الجنائي النمساوي الوطني وفقا للقرار ICC-ASP/5/Res.3. وقد بذل فريق مشترك بين الوزارات التي تعمل تحت قيادة الوزارة الاتحادية للشؤون الأوروبية والدولية تقدما جيدا حتى الآن

بلجيكا

1. عقد اتفاق مع المحكمة الجنائية الدولية حول تنفيذ الأحكام، في الوقت المناسب لافتتاح المؤتمر الاستعراضي في كمبالا

بلغاريا

1. تقديم المساعدة التقنية للدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي، لتصبح الجرائم المنصوص عليها في المادتين 6 و 7 و 8 من النظام الأساسي، ا جرائم يعاقب عليها بموجب قوانينها الوطنية، وفرض ولايتها على هذه الجرائم، وضمنان فعالية إنفاذ تلك القوانين

كرواتيا

1. تنظيم حلقة دراسية لموظفي الحكومة، القضاة، والمدعين العامين المكلفين في التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية وذلك لتأكيد التزام كرواتيا بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ومكافحة الإفلات من العقاب، مع التركيز بشكل خاص على نتائج المؤتمر الاستعراضي.

جمهورية التشيك

1. سوف تبدأ الجمهورية التشيكية بعملية الانضمام إلى الاتفاق بشأن امتيازات المحكمة وحصاناتها بحلول نهاية عام 2010

الدنمرك

1. مساهمة بقيمة 130,000 يورو إلى صندوق المحكمة الجنائية الدولية المخصص من أجل نقل الشهود
2. الاتفاق مع المحكمة الجنائية الدولية بشأن الدخول في تنفيذ الأحكام
3. ساهمت الدنمرك لعام 2010 بما يقرب من \$ 10,000 لدعم أنشطة تحالف المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك المشاركة في المؤتمر الاستعراضي

فنلندا

1. الالتزام بتعزيز التكامل في جميع أنحاء العالم من خلال الدعم المالي وغيره من وسائل الدعم لعمل تحالف المحكمة الجنائية الدولية في جهوده الرامية إلى رفع مستوى الوعي بعمل المحكمة الجنائية الدولية، تشجيع المصادقة على نظام روما الأساسي، وتعزيز استعداد السلطات القضائية الوطنية على الوفاء بالتزاماتها بموجب نظام روما الأساسي.
2. تقديم الدعم المالي لمشاركة البلدان الأقل نمواً والدول النامية الأخرى في دورات جمعية الدول الأطراف
3. مواصلة دعم الجهود التي يبذلها الصندوق الاستئماني للضحايا لصالح المجني عليهم في الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة، ولأسر هؤلاء الضحايا، عن طريق المساهمة المالية في الصندوق الاستئماني
4. مواصلة تعزيز التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ومساعدة الدول في موضوع التكامل من خلال "الاستجابة السريعة للعدالة"، وهو أول مرفق احتياطي متعدد الأطراف مكون من مهنيين متخصصين بالعدالة الجنائية من جنوب وشمال العالم، والذين تم تدريبهم في التحقيقات الدولية، والذين يتوفرون خلال مهلة قصيرة للاستجابة لطلبات المساعدة المقدمة بموجب القانون الدولي بشكل مناسب، والعمل مع الشركاء للمساعدة في زيادة قائمة الخبراء إلى 100 من يوليو/تموز 2011، ضمان التوازن الإقليمي، اللغوي، ونوع الجنس في هذه القائمة، ورفع مستواها باستمرار من خلال دعم برامج التدريب التي يمكن أن تضمن متألفة من خبراء فعلا متاحين لمساعدة الدول، المحكمة الجنائية الدولية، ومنظومة الأمم المتحدة.
5. إبرام اتفاق بشأن تنفيذ الأحكام مع المحكمة الجنائية الدولية كمتابعة لإعلان فنلندا عن استعدادها لقبول الأشخاص المحكوم عليهم من قبل المحكمة، لغرض تنفيذ أحكام بالسجن في فنلندا، وفقاً للمادة 103 (1) (ب) من نظام روما الأساسي، الذي قدم إلى المحكمة بعد مصادقة فنلندا على نظام روما الأساسي.

فرنسا

1. تتعهد فرنسا بمواصلة تعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية في عام 2010 و 2011 في تنظيم حلقات دراسية إقليمية للتوعية بشأن العدالة الجنائية الدولية، فضلاً عن حلقات دراسية للتدريب على آليات وإجراءات المحكمة، مثل الندوة بعنوان "وجهات نظر حول التحديات التي تواجه العدالة الدولية وآفاقها: المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم المحلية"، والتي عقدت في السنغال في الفترة من 7-11 ديسمبر/كانون الأول 2009.
2. علماً أن هذه الحلقات الدراسية مفتوحة للدول الأطراف على حد سواء وغير الدول الأطراف في نظام روما الأساسي
2. ستواصل فرنسا دعم برامج التوعية التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية حول عمل المحكمة الجنائية الدولية

جورجيا

تتعهد جورجيا بتنظيم نوعين من الأحداث لتعزيز المعرفة فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ، وهما:

- a. تنظيم مركز التدريب في وزارة العدل مدرسة صيفية لطلبة القانون والقانون الدولي الإنساني بشأن نظام روما الأساسي، للمحكمة الجنائية الدولية، وغيرها من المعاهدات ذات الصلة بالقانون الدولي الإنساني.
- b. تنظيم مركز التدريب في وزارة العدل في جورجيا دورات تدريبية لأعضاء النيابة العامة بشأن المسائل المتصلة بالمحكمة الجنائية الدولية.

ألمانيا

1. دعم الصندوق الأستئماني للضحايا عن طريق التبرع بقيمة 300000 يورو لميزانية عام 2010
2. انتداب خبير قانوني يعمل بتعيين محدد المدة كمستشار قانوني للصندوق الأستئماني للضحايا لعامي 2010 و 2011
3. إتاحة مبلغ 250000 يورو في عام 2010 من أجل دعم المشاريع المتعلقة بتعزيز الانضمام إلى أو تنفيذ نظام روما الأساسي

إيطاليا

1. اعتماد سياسات وطنية لفرض التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، ولا سيما في المساهمة في عمليات الاعتقال وتنفيذ أوامر القبض التي طلبتها المحكمة الجنائية الدولية. لتحقيق هذا الهدف، سيتم إنشاء مكتب في وزارة العدل في روما يسمى المكتب الثاني (Ufficio II) ، وضمن Direzione Generale Contenzioso e Diritti Umani ، والذي سيشمل المسؤولية المباشرة في المسائل ذات الصلة مع المساعدة القضائية، تسليم المجرمين، الاستسلام، تشجيع اعتماد تشريعات وطنية أو إصدار لوائح وإجراءات داخلية، مرتبطة مع المحكمة الجنائية الدولية.
2. اعتماد سياسات وطنية موجهة نحو مكافحة الإفلات من العقاب، نشر المعرفة عن القانون الجنائي الدولي، وتعزيز المحكمة الجنائية الدولية ونظامها الأساسي، وعلى الأخص، من خلال عدد من الورش والمؤتمرات الدولية التي ستعقد في إيطاليا بدعم من الحكومة الإيطالية. ومن ضمن هذه المبادرات: 1. عقد مؤتمر دولي في سبتمبر/ أيلول في معهد (ISISC) الذي أسسه البروفيسور باسيومي ان سيراكوسا في شمال إيطاليا، يتبعه 2. ورشة عمل في روما، مقرر عقدها في جامعة روما الثالثة، حول المؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، و 3. حلقة دراسية حول الموضوع نفسه، والتي ستعقد في جامعة ترينتو (شمال إيطاليا) قبل نهاية العام الحالي.
3. اعتماد سياسات وطنية موجهة نحو تعميم الدعم للمحكمة الجنائية الدولية، وإنشاء، في إطار وزارة الشؤون الخارجية في روما، نقطة تنسيق وطنية مع المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، ومع الأمانة العامة لجمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية، والتي ستسمى "Contenzioso Diplomatico". وستعمل نقطة التنسيق على تلقي جميع المعلومات ذات الصلة، الأسئلة ، والطلبات من المحكمة الجنائية الدولية وآسيا وجمعية الدول الأطراف، وتعمل على بعثها بطريقة مباشرة وسريعة إلى المكاتب المختصة في الإدارة الوطنية. وستعمل نقطة التنسيق أيضا على أن توفر للحكومة الإيطالية جميع المعلومات اللازمة لتنفيذ قرارات المحكمة، من أجل دعم أنشطة المحكمة الجنائية الدولية الإقليمية والدولية، ولتشجيع اعتماد تشريعات وطنية أو أنظمة دولية لصالح المحكمة الجنائية الدولية وأنشطتها القضائية.

أيرلندا

1. كجزء من دعمها المستمر لتحقيق العدالة الجنائية الدولية وسيادة القانون، من بين أمور أخرى، سيتم تقديم المساهمات المالية التالية بحلول نهاية 2010:

▪ 100000 € للصندوق الأستئماني للضحايا التابع للمحكمة الجنائية الدولية؛

- 25000 € للصندوق الاستئماني لمشاركة البلدان الأقل نمواً والتابع للمحكمة الجنائية الدولية
- 150000 للمحكمة الخاصة بسيراليون؛
- 6.5 مليون لقطاع العدالة والنظام والقانون في أوغندا (و27.5 مليون للأعوام 2010-2014)

2. تعزيز الوعي حول المحكمة الجنائية الدولية الداخلية وموائمة أيرلندا لتشريعاتها الداخلية، وذلك عن طريق مناقشة القضايا ذات الصلة للمحكمة الجنائية الدولية في اجتماعات اللجنة الوطنية للقانون الإنساني الدولي، وإدارة المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، لجنة الشؤون الخارجية والتي تبدأ في خريف 2010
3. بوصفها دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، تؤيد أيرلندا تعهدات الاتحاد الأوروبي للمؤتمر الاستعراضي

ليختنشتاين

1. اتخاذ المزيد من الخطوات للموائمة الكاملة لنظام روما الأساسي، إلى ما بعد تجريم الإبادة الجماعية الواضحة في قانون العقوبات ليختنشتاين (المادة 321)، وقانون عام 2004 بشأن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية وغيرها من المحاكم الدولية، وذلك بهدف تضمين مواد محددة بشأن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في قانون العقوبات في غضون العامين المقبلين.
2. مواصلة تقديم الدعم للصندوق الاستئماني للضحايا التابع للمحكمة الجنائية الدولية لضحايا عن طريق تقديم التبرعات (2011: CHF10، 000).
3. مواصلة دعم تحالف المحكمة الجنائية الدولية عن طريق تقديم التبرعات

هولندا

1. الاستمرار في دعم الموائمة الفاعلة لمبدأ تكامل المحكمة الجنائية الدولية من خلال دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز القدرات الوطنية في التحقيق والمقاضاة في جرائم نظام روما الأساسي، مثل مشروع الأدوات القانونية المحكمة الجنائية الدولية، ومبادرة الرد السريع للعدالة (JRR).
2. وفي هذا السياق، تتعهد هولندا بدعم مشروع الأدوات القانونية للمحكمة الجنائية الدولية وأنشطة المشروع التي ستتضمن شركاء خارجيين مع مساهمة مالية بقيمة يورو 25,000 سنوياً
3. تتعهد هولندا علاوة على ذلك بدعم جهود JRR من خلال استضافة ودعم دورة تدريبية في معهد الطب الشرعي في هولندا في حزيران/يونيو عام 2010، وأيضا بدعم الأمانة العامة لـ JRR بمساهمة مالية قدرها 50,000
4. تتعهد أيضا هولندا بتنظيم اجتماع في 2011 للخبراء القانونيين في دولة طرف لم يتم تحديدها إلى الآن، حول التحقيق والمقاضاة في الجرائم الدولية في القضاء الوطني
5. دعم أنشطة الصندوق الاستئماني للضحايا الذي يعالج الضرر الناجم عن الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، عن طريق مساعدة الضحايا على العودة إلى حياة كريمة والمساهمة في مجتمعاتهم المحلية.
6. وفي هذا السياق، تتعهد هولندا بتقديم مساهمة مالية للصندوق الاستئماني للضحايا في عام 2010 بقيمة 40,000 €، وتشجع الدول الأطراف الأخرى على النظر في تقديم الدعم المالي للصندوق الاستئماني للضحايا

النرويج

1. تتعهد النرويج بتقديم اقتراح إلى المحكمة حول اتفاق بشأن تنفيذ الأحكام بحلول 1 يونيو/حزيران 2010.

بولندا

1. الموائمة الكاملة لنظام روما الأساسي، وتحقيقاً لهذا الهدف، لإكمال عملية تعديل القانون الجنائي البولندي في أسرع وقت ممكن، والتي سوف تكمل التشريعات القائمة، وذلك بهدف أن تعكس تماماً جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب على النحو المحدد في نظام روما الأساسي
2. مواصلة العمل بنشاط مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي لتعزيز الطابع العالمي وسلامة نظام روما الأساسي، ولا سيما في تلك البلدان التي لم تصبح بعد أطرافاً في النظام الأساسي (ما يسمى بـ "شروط المحكمة الجنائية الدولية" في اتفاقات الاتحاد الأوروبي مع بلدان ثالثة، مما يثير القضية في الحوارات السياسية للاتحاد الأوروبي والمفاوضات مع هذه الدول، وبذلك السعي بما يتعلق مساعي الاتحاد الأوروبي) وفقاً لموقف موحد للاتحاد (CFSP /443/2001، CFSP /474/2002 و CFSP/444/2003)، وكذلك لتحقيق هذه الأهداف من خلال التعاون الثنائي مع الدول غير الأطراف
3. متابعة عملية الموائمة الفاعلة لنظام روما الأساسي من جانب السلطات الوطنية ذات الصلة، بما في ذلك، في إطار اللجنة الوطنية للقانون الإنساني الدولي.
4. مواصلة تقديم تبرعات للصندوق الاستئماني للضحايا سنوياً وفقاً لميزانية الدولة
5. مواصلة تقديم تبرعات للصندوق الاستئماني سنوياً لمشاركة البلدان الأقل نمواً والدول النامية الأخرى في دورات الجمعية العامة للدول الأطراف وفقاً لميزانية الدولة
6. تعزيز إدماج مسائل العدالة الجنائية الدولية في النظام الداخلي للتعليم العالي، وخاصة في كليات الحقوق في الجامعات

سلوفاكيا

1. في إطار خطة عمل جمعية الدول الأطراف لتحقيق الشمولية والتنفيذ الكامل لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، إلى:
 - a. عقد حلقة دراسية إقليمية للخبراء القانونيين من البعثات الدائمة لدول منطقة الكاريبي لدى الأمم المتحدة في نيويورك، وذلك بهدف تعزيز المصادقة والموائمة الكاملة لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية من قبل دول منطقة البحر الكاريبي، و
 - b. تنظيم مؤتمر بالتعاون مع جامعة نيويورك لنشر على نطاق أوسع معلومات حول المحكمة الجنائية الدولية ودورها بين الجمهور والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني
2. سوف تقوم الجمهورية السلوفاكية بهذه الأنشطة بالتعاون الوثيق مع ممثلي المحكمة الجنائية الدولية، الدول الأوساط الأكاديمية، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمجتمع المدني، المنظمات الدولية، وأصحاب المصلحة الآخرين

اسبانيا

1. الشروع في مفاوضات مع المحكمة الجنائية الدولية من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن نقل الشهود
2. تعزيز عالمية ونزاهة نظام روما الأساسي في العلاقات الثنائية من خلال المبادرات الدبلوماسية المناسبة لصالح المصادقة على النظام، وبما في ذلك إبقاء موضوع المحكمة الجنائية الدولية على جدول أعمال الحوارات السياسية الجاري، وفقاً لموقف الاتحاد الأوروبي المشترك بشأن المحكمة الجنائية الدولية
3. الحفاظ على الحكم الديمقراطي وبناء السلام من أولويات السياسة العامة المساعدة لاسبانيا، في شكل أهداف محددة لتحسين الوصول إلى العدالة، وتعزيز القدرات الاجتماعية والمؤسسية من أجل حل النزاعات بالوسائل السلمية، وكذلك لدعم الإصلاحات الهيكلية لتعزيز سيادة القانون، مما يساهم في التطبيق السليم لمبادئ التعاون والتكامل المنصوص عليها في نظام روما الأساسي.
4. الحفاظ على تمويل متعدد السنوات للصندوق الاستئماني للضحايا في شكل تبرعات سنوية تقدم من قبل الحكومة المركزية، حتى عام 2012 كحد الأدنى

سويسرا

1. البدء قبل نهاية عام 2011، بالإجراءات الداخلية للمصادقة على الاتفاقية بشأن امتيازات المحكمة وحصاناتها ، والتي وقعت في سويسرا يوم 10 سبتمبر/أيلول 2002
2. التأكد من أن التعديلات التشريعية المطلوبة لتنفيذ نظام روما الأساسي في النظام القانوني المحلي داخله حيز النفاذ
3. توفير الدعم التقني والمالي للدول والمنظمات غير الحكومية التي تدعم المصادقة العالمية والتنفيذ الفعال للنظام الأساسي، وفقا للوسائل المتاحة.
4. المساهمة على أساس طوعي إلى الصندوق الاستئماني الخاص بالضحايا، اعتمادا على الوسائل المتاحة

المملكة المتحدة

1. تزويد المحكمة الجنائية الدولية مع كامل الدعم السياسي والعملي وفقا للالتزامات نحو نظام روما الأساسي والاتفاقات الموقعة مع المحكمة بشأن حماية الشهود، وإنفاذ الأحكام وتبادل المعلومات، وضمان امتثال سلطاتنا الوطنية بصورة شاملة وفعالة لطلبات المساعدة من أجهزة المحكمة.
2. القيام بدور نشط في تحقيق العدالة لضحايا الجرائم الخطيرة، ولا سيما على اتخاذ تدابير لدعم ضحايا العنف الجنسي، والسعي لمساعدة الضحايا على إعادة تأسيس سبل معيشتهم، بما في ذلك استمرار دعمنا للصندوق الاستئماني للضحايا
3. دعم الدول في جهودها الرامية إلى اعتماد التشريعات الوطنية ذات الصلة مع نظام روما الأساسي وعلى نطاق أوسع الالتزامات الدولية في مجال القانون الإنساني، وتعزيز المصادقة والموائمة لنظام روما الأساسي ضمن دول الكومنولث، بما في ذلك تقديم الدعم لإعادة النظر في القانون النموذجي الكومنولث

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

لا شيء